الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

08 **رجب** 1441 – 03 **مارس** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

أكد لمثلي "المجتمع المدني" أهمية تعميق الشراكة في المناطق

العواد لمبعوثة بريطانية: الاتجار بالأشخاص جريمة بشعة..

الأنظمة السعودية تجرّمه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2013241

شدد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد على أن السعودية تحارب جريمة الاتجار بالأشخاص وتصنفها ضمن الجرائم البشعة، مستشهداً بصدور عدد من الأنظمة والإجراءات التي تكفل الحياة الكريمة للمواطن والمقيم على حد سواء، ومن ذلك نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، كما وضعت خطة وطنية لمكافحة هذه الجريمة، فيما حدد نظام العمل ولائحته التنفيذية العلاقة بين العامل سواء مواطنا أو مقيما وصاحب العمل بما يحفظ حقوق وواجبات كل طرف منهما.

وأبرز خلال استقباله في مكتبه أمس (الإثنين) مبعوثة الحكومة البريطانية للهجرة والرق الحديث جنيفر تاونسون، جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في دعم حقوق الإنسان، والتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً للتنمية وفقاً لرؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لمستقبل أفضل للمملكة.

وأشار إلى أن المملكة عملت على الموضوعات التي تتعلق بالجانب الوقائي والتدابير الاحترازية والحماية والتأهيل لضحايا الاتجار بالأشخاص والملاحقة القضائية للمجرمين، وكذلك إطلاقها آلية الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص كوثيقة مرجعية وطنية تحدد أسس التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى إقامتها للتعاون الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة هذه الجريمة. وبحث الجانبان أوجه التعاون المشترك بين البلدين، خصوصا ما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان.

من جهة أخرى، اطلع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد على الأنشطة والأعمال التي تقوم بها عدد من مؤسسات المجتمع المدني لخدمة المستفيدين من أنشطتها.

وبين خلال لقائه أمس في مقر الهيئة عدداً من ممثلي تلك المؤسسات، أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإسهام في نشر ثقافتها، مشيراً إلى أنها شريك مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد العواد أن الهيئة ستعمل على تعميق الشراكة مع جميع مؤسسات المجتمع المدني في المناطق كافة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عدم الإعلان عن الوظائف القضائية وقصر الترشيح على بعض الجهات لا ينسجم مع تكافؤ الفرص

قضائية الشورى ترفض توصيات تطوير قواعد تعيين القضاة وضوابط الطلاق والخلع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1808026

أعضاء: وضع ضوابط موحدة وملزمة للقضاة لحالات الطلاق والفسخ ينصف المتضرر مادياً ومعنوياً

رفضت اللجنة القضائية بمجلس الشورى توصية تحث وزارة العدل، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء على مراجعة قواعد تعيين القضاة وتطويرها بما يكفل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الراغبين الذين تتوفر لديهم الشروط المقررة دون تمييز، والمقدمة من العضو فيصل الفاضل رئيس لجنة الاقتصاد أستاذ القانون والحقوق، والذي اعتبر في مسوغاته مبدأ تكافؤ الفرص إحدى البوابات الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويسعى نحو إزالة كل المعوقات والعوامل التي تميز بين المواطنين، وتقليل الفجوة النوعية بين أبناء الوطن الواحد في كافة المجالات، وغيابه يسهم في اتساع الرقعة بين واقع المجتمع ونظم العمل فيه، ولعل مبدأ تكافؤ الفرص كان أحد أهم الدوافع الأساسية لتعديل المادة الثالثة من نظام العمل، لتكون بالنص الآتي: "العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه"، مما يؤكد تكافؤ الفرص بين المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى.

وحسب مبررات الفاضل، تضمنت قواعد تعيين القضاة في المحاكم العامة عددا من القيود التي لا تنسجم ومبدأ تكافؤ الفرص منها عدم الإعلان عن الوظائف القضائية الشاغرة وجعل الترشيح عليها مقصوراً على عدد معين من الجهات ومقابلة تجريها لجنة مكونة من مجلس القضاء مع الطلاب المرشحين، فقد جاء في القاعدة الثالثة من هذه القواعد بأن يكون الترشيح من المعهد العالي للقضاء، وكليات الشريعة في المملكة، ومعهد الإدارة العامة وذلك بالتنسيق بين المجلس وهذه الجهات ويفاضل بين المرشحين وفق الجدارة، كما أن تلك القواعد لا تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من دخول السلك القضائي إذ جاء فيها أن يراعى عند الترشيح للقضاء توافر شروط تولي القضاء الواردة في نظام القضاء فيمن يتم ترشيحه اجتياز المقابلة الشخصية، ويراعى فيها المستوى العلمي من خلال السجل الأكاديمي وسلامة الحواس، الخلو من العاهات الجسمية الظاهرة وحسن سيرته وسلوكه من خلال السؤال عنه، والاطلاع على سجل المتابعة المعد من قبل أساتذته في المستوى الأخير واعتدال شخصيته، وحسن منه، وفهمه.

وأشار د. الفاضل إلى وجود نقص مزمن في القضاة مع توفر العديد من الوظائف القضائية الشاغرة وقال إنه يمكن الإسهام في معالجة هذا النقص المزمن إذا ما عملت الوزارة بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى على تطوير قواعد وإجراءات تعين القضاة على نحو يسمح بالإعلان عن الوظائف القضائية الشاغرة ودون الحاجة إلى اشتراط الترشيح من بعض الجهات ويجعل التعيين متحققاً لمن يرغب وتتوفر لديه الشروط النظامية ويجتاز الاختبار المقرر والمقابلة الشخصية، ولفت عضو الشورى إلى صدور عدة قرارات من المجلس تتعلق بسد الاحتياج من القضاة وشغل وظائفهم الشاغرة ووضع حوافز مشجعة لاستقطاب الكفاءات المؤهلة للعمل في مجال القضاء، ومعالجة أسباب عدم التعيين على

الوظائف الشاغرة، وقال في مسوغات توصيته "لعل قيام الوزارة بتصحيح إجراءات تعيين القضاء يسهم في سد الاحتياج وشغل الوظائف الشاغرة."
وأوضحت مصادر لـ "الرياض" رفض اللجنة القضائية لتوصية مشتركة للأعضاء نورة المساعد وفيصل الفاضل وإقبال درندري وعالية الدهلوي، ونصت التوصية "على وزارة العدل، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء العمل على وضع ضوابط للطلاق والخلع والفسخ موحدة وملزمة للقضاة، تكفل إنصاف الطرف المتضرر مادياً ومعنويا"، وحسب مسوغات الأعضاء، تشير الإحصاءات الرسمية إلى زيادة الطلاق في الخمس سنوات الأخيرة بنسبة تصل 45 % من حالات الزواج السنوية وانطلاقاً من القاعدة الشرعية، لا ضرر ولا ضرار تبرز أهمية وضع ضوابط تكفل إنصاف الطرف المتضرر ومع تعدد المحاكم وكثرة الحالات فإن كل قاض يجتهد وقد تختلف الأحكام ويختلف تحديد الضرر والتعويض من قاض لآخر ومن منطقة لأخرى حسب الاجتهاد وحسب العرف، وهناك تفاوت بين القضاة في الواقع العملي في المحاكم خصوصاً في المسائل غير الواضحة، مما يستدعي وجود ضوابط ملزمة يطبقها القضاة وتقنن هذه الجوانب وتسهم في اختصار الوقت وتجويد الأحكام نظراً لأهميتها للأسرة.
وأكد الأعضاء أن الشريعة الإسلامية تكفلت بإتمام العدل وضمان الحقوق لكافة أفراد المجتمع على اختلاف الصلات والتعاملات، وأولت أمر الأسرة اهتماما بالغاً، فتعهدت بتوزيع الحقوق والواجبات في جميع أحوال الأسرة وأحكامها، حتى إنها ضمنت للمرأة حقوقا لها بعد الطلاق، ولكن - حسب مسوغات التوصية - للحصول على هذه الحقوق تحتاج المرأة إلى المرور للمحاكم لإثباتها، وأدى عدم وجود ضوابط تفصل الحالات وتحدد الحقوق إلى ضياع الكثير منها، كما أن قوانين الأحوال الشخصية في العديد من الدول تعتبر أن الطرف الذي يعتبره القاضي مسؤولاً عن البطلان أو الفسخ أو الطلاق مسؤولاً أيضا عن تعويض الطرف الآخر عن الأضرار الناجمة عن إنهاء الزواج، وهذا لا يطبق حالياً بصفة عامة في محاكم المملكة عدا في تقدم المرأة بطلب الخلع والذي يستوجب إعادة المهر للزوج بصرف النظر عن سنوات الزواج.
وتنص العديد من الدول في قوانينها على حماية حق المرأة والرجل عند الطلاق، وتمنح بعض المرأة الحق في الاحتفاظ بالمسكن في حين أن دول أخرى تقرر أن أي مكاسب مادية تم تحصيلها خلال الزواج الزوجة أو الزوج الحق في نصفها، ويستثنى من ذلك المال المكتسب قبل الزواج وما يحصل عليه أي طرف كميراث أو هبة، ويرى الأعضاء أن هذه الممارسات العالمية لا تتعارض في مضمونها وهدفها المتمثل في إنصاف الطرف المتضرر وجبر ما أصابه من أضرار مع قواعد الشريعة الإسلامية، مؤكدين أهمية الاستفادة من هذه المعايير الموضوعية في تعويض الطرف المتضرر من الأضرار التي قد تنجم عن إنهاء الزواج من الطرف الآخر.
ويحق لأعضاء الشورى عدم قبول اعتذار اللجنة القضائية عن الأخذ بتوصياتهم وبالتالي عرضها تحت قبة المجلس والاستماع لهم ولمبرراتهم ورد اللجنة الذي يعرضه رئيسها د. علي الشهراني على ذلك وأسباب رفضها للتوصية والتصويت عليها، وعند حصولها على الأغلبية وهي 76 صوتاً تعتبر قراراً للمجلس وترفع ضمن قرارات الشورى النهائية على تقرير وزارة العدل.

العدل تنشر أحكام المحكمة العليا للقضايا التجارية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1808017

بدأت وزارة العدل بنشر الأحكام الصادرة من المحكمة العليا في طلبات الاعتراض بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في القضايا التجارية.

وأكدت الوزارة أن أحكام المحكمة العليا متاحة للاطلاع بشكل تدريجي، وذلك عبر بوابتها الإلكترونية www.moj.gov.sa.

وأوضحت الوزارة أن الاطلاع على الأحكام يمر بـ4 خطوات، تبدأ بالدخول على بوابة وزارة العدل الإلكترونية، ثم اختيار أيقونة (عن الوزارة)، ثم الانتقال إلى (مركز البحوث)، ثم إلى (نشر الأحكام)، حيث تتوفر الأحكام في ملفات PDF، متاحة للتحميل، وبصيغة قابلة للبحث.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني، قد وجه بنشر الأحكام التجارية المكتسبة للقطعية عبر بوابة الوزارة، ونشرت الوزارة أكثر من 17 ألف حكم تجاري.

وتستقبل المحاكم التجارية جميع المنازعات التي تقع بين التجار أو التي ترفع على التاجر بسبب أعماله التجارية، والنظر كذلك في جميع الدعاوى المتعلقة بالأنظمة التجارية وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية.

25ورقة علمية تناقش تمكين المرأة في البحث العلمي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1808039

استعرضت جامعة أم القرى رؤية القيادات النسائية حول واقع المرأة في البحث العلمي ودعم مجالاته في المؤسسات الأكاديمية.

جاء ذلك ضمن جلسات «ملتقى تمكين المرأة في البحث العلمي» الذي تنظمه عمادة البحث العلمي، برعاية مدير الجامعة د. عبدالله بافيل، ومشاركة 27 باحثة من مختلف المؤسسات التعليمية والحكومية، ويستمر على مدار يومين في قاعة الجوهرة بالزاهر .

وبحثت المتحدثات في سبل تمكين أبحاث المرأة في البيئة الأكاديمية والتخصصات الطبية، إضافة إلى تعزيز مقومات الابتكار في دراسات البحث العلمي بما يوائم رؤية المملكة 2030، وأشرن إلى ضرورة تخصيص حوافز مادية ومعنوية للبحوث التطوعية التي تشارك بها المرأة العاملة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وإنشاء حسابات رسمية لكافة مجالات البحوث التطوعية.

وأكدن على أهمية الدراسات والأبحاث العلمية المساهمة في دعم مجالات الإبداع، لإيجاد استراتيجية ابتكار إبداعية قوية ومرنة تمكن الجامعات السعودية من الاستمرار، إلى جانب توعية المؤسسات المجتمعية بأهمية دور المرأة في المجال البحثي، الأمر الذي يعينها على إنجاز مهامها وفق أعلى المعايير.

وناقشت الباحثات عددا من الأوراق العلمية المتخصصة في التجارب البحثية النسائية الحائزة على جوائز ودعم خارجي وكان لها دور فاعل في رفع مستوى الاقتصاد المعرفي، سواء على مستوى بحوث الأمن الفكري والجوانب الأمنية، أو الموسوعة الإلكترونية للشعر العربي، لتعزيز قيم المواطنة وتقديم مبادرات واستراتيجيات وطنية تسهم في تحصين الأجيال.

وافتتحت وكيلة الجامعة لشؤون الطالبات د. سارة الخولي، المعرض المصاحب للملتقى، لتعريف الباحثات بالمؤسسات والمراكز والمجلات العلمية الرائدة في تقديم المنح على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتجسير التواصل بين الباحثات والجهات الداعمة لمسيرتهن العلمية وتعزز دورهن في المجتمع، بمشاركة 20 جهة داعمة للمجالات البحثية. وأكدت د. سارة الخولي، على محورية المرأة ودورها الريادي في كافة المجالات والمسارات العلمية والبحثية والتنموية وانعكاسه على تقويم خطط المجتمع ونهوضه، وجاء الملتقى معززا لقدرات الباحثة ومجالات عملها عبر جلساته العلمية المتضمنة 25 ورقة عمل تهتم بواقع مجالات المرأة البحثية، وتوظيف مهاراتها في خدمة المجتمع ومتطلباته، إضافة إلى تبادل الآراء والتجارب العلمية وتحديد الصعوبات التي تواجهها للوصول إلى الحلول الملائمة بما يضمن قابليتها للتطبيق .

بدورها، لفتت مستشارة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي للتطوير د. هنادي بحيري، نيابة عن عميد البحث العلمي د. محمد الصوفي، إلى جهود الجامعة في تأهيل الباحثات وتطوير قدراتهم، بما يسهم في تحسين الاحتياجات والمخرجات البحثية والاستراتيجية ذات العلاقة محليا وخارجيا وفق المستهدفات الوطنية، منوهة بمساهمات الملتقى في إبراز دور المرأة بمناقشة القضايا المتعلقة بمنجزاتها البحثية في المجتمع الأكاديمي، وتحسين الإنتاج والنشر العلمي باستعراض الممارسات والتجارب النسائية الرائدة في الجامعات السعودية والمميزة في هذا المجال.

4محاور لمواجهة تحديات تعزيز "النزاهة» خلال لقاء تنظمه جامعة الباحة اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - .03 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/675458

المدينة - الباحة

تُنظم جامعة الباحة بالشراكة مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد اليوم، لقاءً بعنوان «سبل حماية وتعزيز النزاهة»، ضمن المرحلة الثانية من برامج مبادرة وطننا أمانة التي أطلقتها الهيئة تحت شعار «نحو شراكة فعالة لتعزيز النزاهة»، وذلك على المسرح الرئيس في المدينة الجامعية بمحافظة العقيق.

وأوضح وكيل الجامعة للتطوير والجودة المشرف على اللقاء الدكتور فارس بن صالح الغامدي، أنّ اللقاء سينظم بمشاركة القطاعات الحكومية والخاصة بالمنطقة، ويهدف إلى تسليط الضوء على متطلبات حماية النزاهة وسبل تعزيزها، ويستهدف الموظفين في فروع الجهات الحكومية المعنية، كما يستهدف المستفيدين من خِدْمات تلك الجهات، والمهتمين بموضوع اللقاء؛ للوقوف على سبل حماية وتعزيز النزاهة ومتطلباتها على مستوى المنطقة.

وأشار الدكتور الغامدي أن اللقاء سيشهد استعراض 4 محاور أساسية تتضمن التحديات الخاصة بتعزيز النزاهة في المنطقة، والتعريف بالوسائل المناسبة للتعامل معها، وآليات تعزيز النزاهة، وعرض مجموعة من التجارب والمبادرات في مجال تعزيز النزاهة، بالإضافة إلى جلستين علميتين، تتضمن خمس أوراق عمل، ستناقش من خلالها؛ دور الموظف العام ونتائج تصرفاته وأثره في حماية النزاهة، وعدالة الضمير قبل رقابة النظام، ودور الجامعة في تنمية قيم النزاهة لدى الطالب، إضافة إلى النزاهة ومكافحة الفساد في ضوء الشريعة والنظام.

100 خدمة يوفرها مركز ناجز للخدمات العدلية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1038526

دشن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني بالرياض، مركز ناجز للخدمات العدلية، لتقديم نحو 100 خدمة تحت سقف واحد، للأفراد الراغبين وأصحاب الأعمال وشركاء "ناجز"، في أوقات عمل مرنة صباحية ومسائية، تيسيراً على المستفيدين، بحضور وزير الإسكان ماجد بن عبد الله الحقيل. ويخدم المركز المستفيدين الراغبين في خدمات القضاء والتنفيذ والتوثيق وطلبات الإنهاءات والترجمة القانونية للصكوك والأحكام والوثائق، إضافة إلى خدمات المصالحة بالتعاون مع مركز المصالحة، والاستشارات القانونية المقدمة من قبل محامين بإشراف الهيئة السعودية للمحامين.

ويسهم المركز في رفع رضى المستفيدين عن الخدمات العدلية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين محققاً أهداف وزارة العدل في برنامج التحول الوطني لتعزيز التميز في الأداء الحكومي، للوصول إلى رؤية المملكة 2030. وتُقدم الخدمات من خلال كفاءات متخصصة بخبرات شرعية وقانونية، بالتعاون مع شركة علم من القطاع الخاص، وتعمل على تيسير خدمات المستفيدين، ومن أبرزها في قطاع القضاء، تحرير وتدقيق وإحالة صحائف الدعاوى إضافة إلى طلب التماس إعادة النظر من داخل المركز، لجميع المحاكم على مستوى مدينة الرياض، وفي قطاع التوثيق، الإفراغ العقاري وتوثيق عقود الشركات وسداد الإقرارات المالية، وفي قطاع التنفيذ رفع طلبات التنفيذ ومتابعتها، بالإضافة إلى قسم مخصص للخدمة الذاتية، يوفر خدمات التوجيه والإرشاد للمستفيدين بالمجان.

وجرت دراسة أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، لتكون المملكة مثالاً عالمياً في تقديم الخدمات العدلية (قضاء، تنفيذ، توثيق) والخدمات المساندة لها (استشارة - توجيه - معلومات) في مكان واحد.
https://www.alwatan.com.sa/article/1038526/محليات/100-خدمة-يوفرها-مركز-ناجز-للخدمات-العدلية

مرضى الإيدز والحق في الزواج

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1038468

علي الشريمي

احتفل المجتمع الدولي قبل يومين، وتحديدا في الأول من مارس، باليوم العالمي لانعدام التمييز، حيث يحيي برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» حملته العالمية «يوم القضاء على التمييز»، والتى تنطلق هذا العام تحت شعار «عدم التمييز ضد النساء والفتيات».

يأتي هذا اليوم مكملا للحملات الخاصة بعدم التمييز في اليوم العالمي للإيدز في ديسمبر الماضي 2019، والهدف من هذه الحملات هو تحقيق العدالة والمساواة لمرضى الإيدز، كحركة عالمية للتضامن لإنهاء التمييز الذي ما يزال يمارس عليهم بأشكال مختلفة ومتنوعة من التمييز العنصري، أو الإثني في المدرسة والعمل وغيرها.

في المملكة تشير الإحصاءات إلى أن عدد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» خلال عام 2018، بلغ 533 شخصا، وأن نسبة الرجال إلى النساء المصابين بالمرض خلال 2018 بلغت ستة إلى واحد، وأن نحو 83 في المئة من المصابين كانوا في سن الشباب «15-49سنة».

السؤال المطروح: هل يحق للمصاب الذكر أو الأنثى الزواج بالآخر غير المصاب بالمرض؟

الجواب: كثير من دول العالم لا تمنع هذا النوع من الزواج إذا كان الطرف الآخر غير المصاب موافقا. أما نحن في المملكة، فالقانون ينصّ على أنه إذا أراد المصاب بالمرض أن يتزوج، فيجب عليه أن يتزوج بإمرأة غير مصابة، إذا كانت غير سعودية، وإذا كانت سعودية فيجب أن تكون مصابة بالمرض.

وحقيقةً لا أعلم لماذا هذه المفارقة؟ فالذي يسري على غير السعودية يسري -أيضا- على السعودية، خاصة إذا عرفنا أن الدراسات الطبية تشير إلى أن نسبة احتمال انتقال المرض من زواج مصاب بغير مصابة «صفر»، وهي دراسة نقلها الدكتور نزار باهبري عن 15 ألفا مصابون بمرض الإيدز، وأن الأطباء في العالم لا يمنعون هذا الزواج. المملكة لديها كثير من الإجراءات والتدابير التي تهتم بكرامة مرضى الإيدز ومنع التمييز، وهي منصوص عليها في لوائح وأنظمة نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب «الإيدز» وحقوق المصابين وواجباتهم، إذ تشير المادة الـ21 إلى: يحظر كل فعلٍ أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين، ويؤدي إلى الحط من كرامتهم، أو الانتقاص من حقوقهم، أو استغلالهم بسبب إصابتهم. وكذلك تؤكد المادة الـ24 أنه دون إخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى، يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة من النظام بغرامة لا تتجاوز مئة ألف ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات، أو بكلتيهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض، وتؤكد المادة الـ26 أن الجهات الصحية العامة المخالفة الناشئة من الإخلال بأحكام هذه المادة تحيلها من النظام إلى النيابة العامة، للنظر في إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

أخيرا أقول: من الأهمية بمكان أن تفعل الجمعيات الخيرية الخاصة بأمراض الإيدز دورها في التوعية، وأهمية دعم هؤلاء المرضى من نظرة الازدراء الاجتماعي، التي تلاحقهم في كل مكان، وكذلك أهمية إعادة النظر في موضوع حق المريض بالزواج.

https://www.alwatan.com.sa/article/1038468/كتاب-مرضى-الإيدز-والحق-في-الزواج

اجتثاث الفساد: «ولا ينبئك مثل خبير»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/675506

سهيل بن حسن قاضي

*توقفت مليّاً عند التحذير الذي أطلقه معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقاً (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد حالياً) في مقاله المنشور مؤخراً في صحيفة الرياض والذي نقل فيه مضامين التقرير المسمَّى (مؤشر مدركات الفساد) الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في يناير الماضي.

*لقد كان التقرير بمثابة جرس إنذار لأوضاع العديد من الدول ومنها دول عربية عدة، حيث يصنف مستويات 180 دولة من حيث مستوى النزاهة والفساد.

وإذا كانت بلادنا -بحسب التقرير- قد تقدمت 4 درجات في معدل النزاهة عن العام الماضي بنسبة 53% متقدمة 7 مراكز بين الدول لتكون الثالثة عربياً، فإن دولاً كالعراق والسودان واليمن وسوريا والصومال جاءت في ذيل الترتيب العربي والعالمي، ولعل إخطبوط الفساد قد امتدت أذرعه فيها بسبب الحروب والثورات والنزاعات، كما امتدت أذرعه في لبنان بسبب الحزبية والفئوية الفاسدة.

*ويبدو أن استمرار التقهقر في معدلات الشفافية في العالم سيفضي- حسب تحذير الشريف- الى مزيد من البؤس والفقر. من هنا جاءت دعوة معاليه إلى ضرورة تكاتف جهود المنظمات الدولية لإجبار الدول التي يقل فيها معدل النزاهة عن 50% في مؤشر الشفافية على اتخاذ اجراءات أكثر صرامة لمحاربة الفساد.

*ذلكم الطرح المنهجي سبق أن وضع معاليه لَبِنَاته الأولى في كتابه الأنيق (النزاهة في مواجهة الفساد) الذي صدر عام 2016م.. والذي دوَّنَ فيه عبارته المشهورة:» ليس هناك دولة خالية من الفساد، ولكن تختلف درجة سطوته بين دولة وأخرى..«

لقد وثق معاليه في كتابه جهود المملكة في مكافحة الفساد الاداري والمالي سارداً ذلك بموضوعية كشاهد عيان قُدِّر له أن يكون المسؤول الأول عن تلك الجهود إبان رئاسته لنزاهة.. وقد قسَّم كتابه الى 11 فصلاً، وكان مما لفت نظري ما حواه الفصل الثامن الذي استعرض فيه المؤلف أبرز مظاهر الفساد التي ظهرت في المملكة في سنوات خلت.. معرِّفاً وفق رؤية قانونية ببعض المنظمات وعلاقتها بنزاهة كمنظمة الشفافية الدولية (برلين) ومؤشر مدركات الفساد التابع لها، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (النمسا.(

وقد اختتم المؤلف إبحاره الموضوعي بإبراز المعوقات التي واجهت الهيئة ومقترحات تطويرها..

*إن ما تم تقديمه في هذا السِّفر وغيره إنما يكشف عن تصميم الدولة على اجتياح كل معاقل الفساد واجتثاثه من جذوره من أجل المضي في مسيرة الإصلاح والتنمية وتشييد صروح التقدم والازدهار وبناء منظومة الشفافية والعدالة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للوطن كله، مسترشدين بقوله تعالى: «ولا تعثوا في الأرض مفسدين.«

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م

https://www.al-madina.com/article/675496

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 08 رجب 1441هـ - 03 مارس 2020م

http://www.aleqt.com/